فشل المحاولة الأولى في الإصلاح

ونكسة المجلس التشريعي

- **مبدأ الثواب والعقاب هو الضمان السماوي والوضعي للمجتمعات والأفراد.**
- **فشل المجلس التشريعي في محاسبة السلطة التنفيذية؛ وفشل في تنفيذ قانون الخدمة المدنية.**
- **بعض المسئولين يتصرفون داخل إداراتهم كأنهم رؤساء دول!.**

استحدثت في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، من جملة ما استحدثت، هيئة تتبع الرئيس مباشرة، هي هيئة الرقابة العامة. وأوكلت لها مهمة المتابعة والتفتيش في الوزارات والهيئات والسلطات الأخرى. وبتاريخ ١٩٩٧/٥/٢٥ رفعت تلك الهيئة إلى الرئيس تقريرها الأول عن أداء الوزارات والإدارات الحكومية فأرسله الرئيس إلى المجلس التشريعي لدراسته واتخاذ اللازم. واشتمل ذلك التقرير على مخالفات وتجاوزات مالية وإدارية ومسلكية في العديد من الوزارات والمؤسسات، باستثناء الأجهزة الأمنية التي لم يتعرض لها.

شكل المجلس التشريعي لجنة لدراسة ذلك التقرير، وكان على لجنتنا النيابية أن تعلم أن الشارع الفلسطيني معبأ ومشحون ومحتقن، وأن عليها أن تفكر جيداً قبل أن تنحت تمثالاً يجسد الفساد والانحراف الذي نشكو منه، وقبل أن تلقي بذلك الرمز المجسد إلى الشارع كأنه كبش الضحية الذي تتلهى به غرائز الانتقام ويجد فيه الإعلام الأجنبي والإعلام المغرض مادة دسمة للطعن في أشخاصنا وفي سلطتنا وفي جدارتنا بالاستقلال. وكان يجب التدقيق بشدة في هذا الأمر لكي يكون التصحيح والترشيد هو ما نصل إليه، وليس إشباع الغرائز أو تصفية الحسابات.

(وذلك ما يلمسه الإنسان كثيرا في مناسبات مختلفة). فبيان المخطئ والمصيب، والملوث والنقي، والمسيء والمحسن، والمنتج والمعطل، والعفيف والمرتشي، هي مسألة بالغة الدقة، وينبغي أن تمارس بنزاهة كاملة وبدراسة حقيقة، وبدأب ونشاط ومثابرة حتى يتبن لنا الخيط الأبيض من الخيط الأسود وحتى لا نظلم أحدا في ذمته وأمانته وسمعته.

ومهما يكن الرأي في عمل اللجنة النيابية وفي تقريرها فقد انتهت إلى نتائج وقرارات معينة أعيد إرسالها للرئيس. فلم يحدث في النهاية أي جديد. ولم يتعرض أحد للمحاسبة ولا العقاب. إلا أن تعديلا وزاريا قد طرأ بعد حين. فأبقى على جميع (الوزراء) تقريبا دون تغيير، باستثناء ثلاثة وزراء لم يعودوا في التشكيلة الوزارية، وأضاف إلى القدامى أعضاء اللجنة التي حققت في تقرير هيئة الرقابة فصاروا وزراء. وصار لدينا أيضا بضعة وزراء دولة بلا حقائب. في حين كان نبض الشارع يسجل ضيقا متزايدا من الظواهر السلبية التي جاءت بمثابة صدمة غير متوقعة.

كنت من الذين حسبوا أن المجلس التشريعي وضع قدميه بجدية على طريق المهمة الطويلة المنوطة به، أعني مهمة الرقابة على السلطة التنفيذية وهز عصا المساءلة لمن يتسلمون مواقع المسؤولية لأن الرقابة على السلطة التنفيذية هي المهمة الكبيرة الثانية للمجلس بعد مهمته الأولى وهي مهمة التشريع.

وكان ذلك التفاؤل ينبع من اليقين العقلي بأنه لابد من وضع نهاية، بأسرع وقت ممكن، لجميع السلبيات التي مسخت انطلاقة كياننا الفلسطيني الوليد، وأدت إلى حالة من الغضب والإحباط في الشارع الفلسطيني بعد مرور تلك الحالة بمراحل "الوتوتة" والهمس أولاً.

وكنا نعلم جميعاً أيضاً أن هناك مساحة حسنة يمكننا أن نتحرك فيها. ويجب أن نتحرك فيها ونصحح خلالها ونحولها حصناً يخفف من آثار السياسات الإسرائيلية والتضييق الإسرائيلي ومحاولات الإجهاض الإسرائيلية.

ولم يكن لنا حصن إلا وضعنا الداخلي وجبهتنا الداخلية.

ولم نكن بحاجة إلى التفلسف والتنظير للقول إن مبدأ الثواب والعقاب هو الضمان السماوي والوضعي كي يأتي سلوك الفرد وسلوك الجماعة متطابقاً مع التشريع ومع الأصول ومع الحق. وكان ينبغي منذ البداية أن

نتبنى منهجا في الحكم لا يتردد في إيقاع العقاب المناسب بكل من أساء إلى مشروعنا الوطني الذي هو خشبة النجاة الأخيرة لشعبنا في هذا الزمن الرديء.

وكان واضحا أيضا أن عملية الإصلاح عملية طويلة، وأن رقابة المجلس يجب أن تتسم من قبله بالمنهجية من ناحية والمثابرة من ناحية أخرى. شريطة أن نحافظ نحن أعضاء المجلس على نقائنا وعلى موضوعيتنا، إذ كما قال السيد المسيح ((إذا فسد الملح فبماذا يملح؟!).

بالسكتة القلبية..

ولكن واقع الأمر أن تلك المحاولة العملية الأولى للإصلاح، التي جاءت بمبادرة من الرئيس وبرغبة إجماعية من المجلس للنهوض بدوره الرقابي منيت بالسكتة القلبية المفاجئة،وسط (زفة) التشكيل الجديد للوزارة الذي حشدت له الأغلبية البرلمانية قواها ونجحت في إقراره ومنحه الثقة في جلسة المجلس بتاريخ التاسع من آب أغسطس ١٩٩٨. وكان ذلك مذهلا بعدما سبق أن اتخذ المجلس قراره الإجماعي بإقرار التقرير الذي أعدته اللجنة النيابية وبالمطالبة بتغيير الوزارة. وقد جاء تشكيل الوزارة الجديدة عجيبا،فهي عجيبة من حيث طبيعة التركيب، إذ أبقت على القديم معظمه، وضمت عدداً لا يستهان به من الوزراء الجدد، فصارت حكومة ضخمة في عددها بالنسبة إلى حجم الوطن وطبيعة الظروف ودواعي الاقتصاد، وكذا من حيث خروجها عن السياق الذي تسلسلت فيه الأحداث منذ بضعة شهور عقب تقرير هيئة الرقابة.

ونجمت عن السكتة القلبية المفاجئة التي أصابت المحاولة العملية الأولى للإصلاح آثار بالغة السوء على الروح التي تعمر قلب المجلس وعلى ثقته بنفسه وبرسالته. فقد أدت تلك السكتة إلى تفريغه من الشحنة الكهربائية التي تمنحه الطاقة. وساد معظم النواب شعور بأن الإصلاح مستحيل وأن لا جدوى بعد تلك المحاولة الفاشلة من أية محاولة جديدة. فلم يعد للمجلس عمل حقيقي غير سن القوانين. وواصل الأعضاء قيامهم بهذا العمل دون حماس، بالنظر للطبيعة الجامدة التي يتصف بها أداء هذا العمل من ناحية، وبالنظر إلى أن ما أصاب المحاولة الأولى لإصلاح الإدارة أصاب إصدار القوانين. وأهم تلك القوانين في حياة الناس قانون الخدمة المدنية الذي اهتم له جيش عرمرم من موظفي السلطة وتابعوا وقائع جلسات إقراره في المجلس بالقراءة الأولى والثانية، وتابعوا بلهفة تأخر المصادقة الرئاسية عليه بدواعي عدم وجود التغطية المالية لالتزاماته ثم فرحوا حينما صودق عليه بعد زمن، ثم إذا بالأمور تعود سيرتها الأولى دون تغيير، وإذا بالقانون يؤول إلى التجميد ويقبع في مدفنه الرسمي في الأدراج، ولا يرجع التنفيذيون المختصون إلى نصوصه حتى ولو في صدد باب الإجازات التي يستحقها الموظفون.

ضعف الحساسية

وكان عامة الناس يتجهون بأعينهم إلى تغيير الوزارة لعل فيه تخفيفاً وتقويماً،وكثرت تكهناتهم حول الوزارة القادمة: هل ستدمج فيها وزارات متعددة سوياً بهدف تقليص العدد وتقليل النفقات؟ هل ستضم قوى فلسطينية من المعارضة السياسية؟ من هي يا ترى الدائرة الضيقة التي تشير على الرئيس في التشكيل القادم؟ ماذا يقولون؟ ماذا يمثلون؟ هل هناك قوى دولية ذات مصلحة مع فلان أو علان؟ أسئلة لا حصر لها تناثرت بين الناس وشغلتهم.

وكان كل شئ منتظراً أو متوقعاً إلا الشكل الذي جاءت عليه الوزارة بعد طول تمهل والذي برهن على أن لدينا حساسية ضعيفة جداً تجاه شعبنا، أو أنه لا حساسية لدينا على الإطلاق.

وربما كان الشيء الذي خطر ببال الرئيس من وراء ذلك التشكيل هو مواجهة موعد الرابع من أيار ١٩٩٩ بصف موحد. وربما خطر بباله أن الصف الموحد سيتعرض للشق إذا حدث تغيير في مراكز الحكم. وهذه اعتبارات لا يستطيع المرء أن يسلم بها، كما أن هناك محلا للشك في ما إذا كان الرئيس في تلك الظروف قد حصل على المعلومات الكافية والتحليلات الصائبة التي تساعده على اتخاذ القرار الملائم.

وقد ظلت الاجتماعات الأسبوعية التي تعقد لإدارة شؤون البلاد هي اجتماعات ما يعرف بالقيادة وهي تشكيلة من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والوزراء، وأركان عملية المفاوضات من مدنيين وعسكريين، بالإضافة إلى رئيس السلطة الوطنية، ورئيس المجلس الوطني، ورئيس المجلس التشريعي.

وعندما نتأمل هذا التشكيل نجده أقربٍ إلى أن يكون مجلس طوارئ، أو مجلس قيادة ثورة، وليس مجلسا تنفيذيا لسلطة تتابع شؤونا حياتية يوميةً وتنظيمية للوطن وللمواطنين. ومن المناسب على كل حال أن نحتفظ بروح الثورة وبهياكل المنظمة وبالإحساس بأننا لم نبلغ مرحلة الاستقرار. ولذا كان ضروريا أن لا تنقطع اجتماعات ما يعرف بالقيادة بين الحين والحين. ولكن بمرور سبع سنوات على حكم أنفسنا بأنفسنا وإقامة جهاز حكومة وإدارة وتحصيل ضرائب وصرف موازنات في المناطق التي حكمناها، لم يعد معقولا أن تجري متابعة هذه الشؤون بالكيفية الجارية حاليا. فهناك تراكم كبير لعدد من المشكلات الخاصة بالجمهور، وهناك حالة تبلد وترهل وتسويف وتنازع اختصاصات في الجهاز الحكومي على نحو يعطل مصالح المواطنين ويثير سخطهم، وهناك جنوح من قبل بعض المسؤولين لفهم مناصبهم القيادية في الإدارات التي يرأسونها كما لو أنهم رؤساء دول لكيانات مستقلة كل الاستقلال. وهذه مسألة تثير القلق، لأنها تعيد إلى الأذهان الظواهر التي رافقت عصور الضعف والانحطاط في حياة الأمة، أيام المماليك في المشرق وأيام ملوك الطوائف في المغرب، وانتهت طبعا بالغزو الصليبي في المشرق، وبانتهاء الدولة العربية الإسلامية في الأندلس. وهي ظواهر منتشرة في دول المنطقة من أقصاها إلى أقصاها اليوم. وكما هو الحال في انتشار الجراثيم في جسم مريض في أعلاه وفي أسفله فإن ذهنية (دولة لكل نفر) تنتشر في أعلى مستويات المسؤولين كما تنتشر في أدناهم مرتبة.

ولم يخطئ المجلس أخيرا وهو في معرض إصدار توصياته بشأن الإصلاح حين رأى فصل مجلس الوزراء عن مجلس القيادة وإكساب مجلس الوزراء شخصيته الاعتبارية وضمان إشراف تلك الشخصية على نشاط جميع مؤسسات الحكومة بوصفها تنتمي إلى كيان الدولة الواحد المهيمن، فان ذلك هو السبيل إلى توحيد ممالك ملوك الوزارات والإدارات والأجهزة. وما قلناه عن فصل هاتين السلطتين ينطبق من باب أولى على الفصل بين الجهات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.